مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ISSN: 2170-1849
المجلد: 06 العدد: 02السنة 2019 EISSN: 2602-7178

المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية-قراءة في النصوص-

The municipal scheme of development is a bet to support local development - reading in texts

الاستاذة: عبايدية سارة

جامعة العربي التبسي-تبسة-

تاريخ الارسال2018/10/10- تاريخ القبول 2019/05/22- تاريخ النشر2019/06/18

ملخص البحث

ارتأينا التعرض الى جانب من الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجماعات المحلية للتعرف على التطلعات التنموية في ظل استراتيجية الإصلاحات الجذرية التي تتدخل فيها البلدية كقطب قاعدي للتنمية المحلية بشكل يفتح آفاقا جديدة لإنعاش التنمية المحلية التي تساهم بدورها في تعزيز التنمية الوطنية و ذلك بتدعيم الاستثمار المحلي و تشجيع القطاع الخاص لبعث التنمية من القاعدة نحو المركز خاصة ما تعلق منها بالبرنامج الأكثر استعمالا وهو المخطط البلدي باعتباره الأداة المفضلة للتنمية المحلية

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية-المخطط البلدي-الاصلاحات الاقتصادية.

Abstract:

we saw the economic reforms witnessed by the local communities to identify the development aspirations in light of the strategy of radical reforms in which the municipality intervenes as a local development cadre in a manner that opens new horizons for the revival of local development, which in turn contributes to the promotion of national development by supporting local investment and encouraging the sector Especially for the most used program, the municipal plan as the preferred tool for local development, which contributes to improving the public service by setting up various projects according to their needs.

Keywords: Local Development - Municipal Plan - Economic Reform

مقدمـــــة:

تعد البلدية جماعة اقليمية أساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي فلقانون منحها تلك الميزة لأنها قاعدة اللامركزية في التنظيم الاداري الجزائري, وقد أجاز لها المشرع الجزائري مجموعة من الاختصاصات التي تمارسها في اطار القانون, عن طريق مجلس منتخب اوكلت له صلاحيات في مختلف الميادين يباشرها ويهتم بكل الاحتياجات الخاصة بالسكان لتحقيق الديمقراطية المحلية وبعث التنمية من الأفق نحو الأعلى فموضوع التنمية يعتبر أهم قضايا الساعة التي حثت عليها الحكومة وجسدتها في مجموعة من البرامج وزعت على الجماعات المحلية وعند التمعن في أحد تلك الآليات المخصصة من طرف الدولة والمتمثلة في المخطط التنموي للبلدية فهذا المخطط يصور لنا واقع الاحتياجات السكانية في كل اقليم مع تحديد كافة الأهداف المرجوة منه عند التطبيق لبعث التنمية المحلية وانعاش الاستثمار المحلي في الأفق فلقد أصبح ضمن أولويات كل بلدية لأن العمل به بدأ منذ سنة 1974 الى يومنا هذا ليعتبر أهم اصلاح مس الجماعات المحلية غرضه تحسين الخدمة العمومية والارتقاء بمستوى المعيشة لدى الأفراد ليكون فضاء للتعبير على مختلف المشاكل والسعي الى اقتراح حلول لها ومما سبق نصل الى طرح الاشكالية التالية :

الى أي مدى يمكن للمخطط البلدي أن يحقق قدر من التنمية المحلية في اطار استراتيجية تنموية مستدامة؟ وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا هذا البحث الى:

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية

المبحث الثاني: الاطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية المحلية

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية

في ظل تراكم الأعباء التنموية والاقتصادية ومن اجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المسطرة لجأت الدولة الى تقاسم الأعباء مع الاقاليم المشتركة بحيث تم تقسيم مختلف الوظائف التنموية على المستوى المحلي وهذا ما أدى الى ظهور مفهوم التنمية المحلية:

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

عرف مفهوم التنمية المحلية تطورا كبيرا حيث انتقل من المفهوم المبني على وتيرة النمو الاقتصادي الى رفع المستوى المعيشي للمواطنين عن طريق تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى اللامركزي حيث تعرف على أنها" تلك العملية التي تثري النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معينة انطلاقا من التعبئة والتنسيق بين مواردها وطاقاتها" "وهي أيضا تلك العملية التي يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود الحكومة للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الخدمة العمومية للسكان " لقد تم التركيز ضمن هذا المفهوم على أن التنمية المحلية لا يمكنها ان تتحقق الا بوجود التعاون بين مختلف الفاعلين أي جهود الأفراد وكذا الجهات المختصة

كما يعتبرها آخرون مفهوم حديث مرتبط بأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي بحيث يساهم في تغيير طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية على أن يكون الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والاعداد والتنفيذ ,فالتنمية المحلية هي تنمية

ادارية/اقتصادية/اجتماعية/مستدامة في آن واحد تتضمن مختلف الأبعاد على المستوى المحلي في اطار تحقيق سياسة النمو الاقتصادي المحلي وتطوير الادارة وتحديث بنية المجتمع وكذا المحافظة على البيئة "التنمية المحلية تتمثل في مختلف

الاختصاصات المسندة للجماعات المحلية بمختلف أجهزتها ومهمة القيام بها يكون على مستوى أقاليمها في اطار النصوص القانونية والتنظيمية "

ومن خلال استقراء التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية تقوم على مجموعة من العناصر:

-1التنمية المحلية تعتبر عملية مخططة هدفها الارتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين المحليين في جميع المجالات سواء كانت اقتصادية, أو اجتماعية, أو ثقافية أو سياسية.

-2الجمع بين سياسة التنمية من محلية الى وطنية لتحقيق قدر من التنمية الشاملة بجل الأهداف المرجوة.

-3ارتباط التنمية المحلية بالحفاظ على البيئة التي باتت مشكل يرهق مسار التنمية

-4لايمكن الظفر بوجود تنمية محلية دون تدخل او مشاركة الأطراف الفعالة المتمثلة في مشاركة الأفراد المحليين في عملية التخطيط والتنفيذ.

-5التنمية المحلية بوصفها تنمية فهي تهتم في جزء منها على تنمية قدرات المورد البشري الانساني بترقية وتوعية المواطن بصفته عنصرا أساسيا

-6تعتمد التنمية المحلية على مساهمة المواطنين في أعمال التنمية بالمشاركة في البرامج والمخططات المحلية والحكومية

المطلب الثاني: المرجعية القانونية لمفهوم التنمية المحلية

تجد التنمية المحلية أساسها في التشريعات الوطنية انطلاقا من التشريع الأساس الى جانب قوانين الجماعات المحلية منذ صدروها لتتطرق هاته النصوص الى مفهوم التنمية المحلية وكيفية تناولها في مختلف التشريعات:

-*الأساس الدستوري: لقد تم التطرق الى مفهوم التنمية المحلية عبر دساتير الجمهورية الجزائرية:

/1دستور 1963:

تناول الدستور ضمن ديباجته التنمية المحلية وكيفية السعي الى تطوير الاصلاحات الاقتصادية آن ذاك نظرا لما مرت به الجزائر سياسيا واقتصاديا باعتبارها دولة مستعمرة

/2دستور 1976:تم النص على ضرورة التنمية وخاصة التنمية المحلية على المستوى اللامركزي مساهمة في تطوير الجانب الاقتصادي على المستوى المحلي

/3الميثاق الوطني لسنة 1986:

نص المؤسس الدستوري على ضرورة وجود تنمية على المستوى اللامركزي للدولة الجزائرية بحيث اعتبر البلدية هي الخلية الأساسية في التنظيم اللامركزي أداة لتقريب الادارة من المواطن حيث أنها تتولى التسيير والمراقبة عن طريق المنتخبين وتمثل منطلقا قاعديا للتخطيط ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية وايجاد الحلول للمشكل المطروح

/4دستور 1989:

تم النص على ضرورة تجسيد تنمية محلية تكون بوجود مجالس منتخبة(الجماعات المحلية) مبنية على خطط استراتيجية وهذا نظرا لمرور الجزائر بتغير في نظامها السياسي من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية وكذا نظامها الاقتصادي من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد السوق والدولة الليبرالية

/5دستور 1996:

ارتبط وجود التنمية المحلية بوجود المجلس المنتخب الذي ساهم في تحقيق التنمية بتدخل المواطنين في تسيير الشؤون العمومية

/6التعديل الدستوري 2016:

تضمن هذا التعديل الدستوري مجموعة من الشروط للوصول الى تنمية محلية بالاعتماد على: مبادئ التنظيم الديمقراطي–العدالة الاجتماعية–المجلس المنتخب لأنه فضاء لتعبير الشعب عن ارادته–تشجيع الدولة على الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

–*الأساس التشريعي: تناولت التشريعات موضوع التنمية المحلية وسف نقوم بالتطرق الى البعض منها على سبيل المثال لا الحصر

/1قانون البلدية 1967:

نجده تحدث عن استراتيجية التنمية في الكتاب الثاني ضمن الباب الأول المحتوي على 8 فصول وتم ادراجه تحت عنوان التنمية الاقتصادية والاجتماعية

/2قانون البلدية1990:

تضمن هذا القانون استراتيجية التنمية ضمن الباب الثاني حيث أولى المهام كل المهام للجماعات المحلية للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى الخدمات لاسيما البلدية لكن بقي الغموض في هذا القانون نظرا لعدم التمكن من تحقيق كل الصلاحيات التي جاء بها بيان أسباب قانون 1990 خاصة التنمية وهذا راجع الى سوء التسيير للبلديات والتدني المستمر لنوعية المرفق لاسيما الوسط الحضري ضعف الاتصال من جانب المنتخبين وعدم تقريب المواطنين منهم وهذا ما أدى الى اعادة التفكير في قانون جديد يجسد تنمية محلية ويضمن ديمقراطية تشاركية

/3قانون البلدية2011:

تطرق هذا القانون الى برامج البلدية المتعلقة بالتنمية وذلك في الباب الثاني تحت عنوان صلاحيات البلدية وتم ادراجه ضمن الفصل الأول من هذا القانون بعنوان التهيئة والتنمية

المطلب الثالث: أهداف ومجالات التنمية المحلية

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي الى الأحسن وتشمل العديد من المجالات:

*التنمية في المجال الاقتصادي: بمساهمة الوحدات المحلية في اعداد خطط التنمية وتوجيه المشروعات والبرامج نحو الاستثمار المحلي والسعي الى تطوير آفاق التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية وتشمل عادة الميادين الرئيسية كالفلاحة/البيئة/السياحة المحلية

*التنمية في المجال الاجتماعي: وتتمثل في الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية, تفعيل الخطط التنموية بما يتلاءم واحتياجات المواطنين وكل منطقة بالإضافة الى العمل على ترقية مستوى الخدمات الاجتماعية التي يحتاجها السكان كالتعليم والصحة أي المرافق العمومية

*التنمية في المجال السياسي: وتكون بتفعيل دور المجتمع المحلي من أجل المساهمة في صنع القرار التنموي والمشاركة الفعلية في كل المجالات خاصة السياسية منها

*التنمية في المجال الاداري: وتتضمن تحقيق كفاءة الادارة المحلية بالعمل وتخفيف العبء عن الأجهزة المركزية للتخلص من مشكلة البيروقراطية وهذا لا يكمن الا بوجود قيادة ادارية تباشر عملية اعداد وتنفيذ ومتابعة خطط وبرامج التنمية المقترحة

المبحث الثاني: الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية المحلية

بالإضافة الى الاعانة التي تقدمها الدولة باستخدام الصندوق المشترك للجماعات المحلية فهناك آلية تمويل أخرى وتعرف بالتمويل المركزي عن طريق مخططات وبرامج التنمية المنصوص عليها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 380/81

المطلب الأول: تعريف المخطط البلدي للتنمية le plans communx de développement (PCD)

"هو عبارة على مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو الأكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات" وقد تم استعماله منذ سنة 1974,ويشمل هذا المخطط استثمارات تتعلق بالبلدية تحتوي على التجهيزات القاعدية والفلاحية وتجهيزات الانجاز وذلك في اطار التوجهات الوطنية للتنمية فمهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين

فيدعم بصفة أساسية القاعدة الاقتصادية والمتمثلة في البلدية باعتبارها النواة الأصلية في التنظيم الاداري الجزائري كما اعتبر المرسوم رقم 136/73 المخطط البلدي للتنمية برنامج أعمال قصير المدى تقرره السلطات المختصة في اطار استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني

وعند استقراء قانون المخطط السنوي لسنة 1988 نجده قد تطرق الى المخطط البلدي للجماعات المحلية تحت عنوان التنمية الجهوية.....تكييف المخطط البلدي للتنمية مع الصلاحيات الجديدة المخولة للجماعات المحلية في مجال الاسكان التعمير وترقية الأعمال الاقتصادية محلية كانت أم جهوية تدرج القطاع الخاص في عملية التنمية.

-قانون التخطيط 1988:

اعتبره مخططا متوسط الأمد وتتم المصادقة عليه طبقا للتشريع المعمول به في اطار توجه المخطط الوطني بحيث تمارس الجماعات المحلية صلاحياتها في ميدان التنمية الخاصة بها ان هذه المخططات التنموية جاءت في اطار سياسة التوازن الجهوي قصد اعطاء كل بلدية حظوظها في التنمية للوصول الى تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة

المطلب الثاني: أهداف المخطط البلدي للتنمية

يهدف المخطط البلدي لتهيئة وتنمية المناطق المحددة داخل اقليم كل بلدية معينة بالمخطط فيعد المجلس برامجه السنوية والمتعددة بحيث يصادق عليها ويسهر على تنفيذها في اطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة ويهدف كدلك الى الاستثمار في أي مشروع لاسيما ما تعلق منها بالأراضي الفلاحية ,الاستثمار أيضا في مجال الري ومعالجة المياه وصيانة الطرقات وتوزيع المياه الصالحة للشرب كما يسعى الى حماية التراث العمراني

المطلب الثالث: مراحل اعداد وتنفيذ المخطط البلدي

تقوم البلدية ممثلة في رئيس المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططاتها:

/1مرحلة الاعداد :

يتم اعداد المخطط البلدي للتنمية من طرف المجلس الشعبي البلدي بحيث تتولى اللجنة التقنية للبلدية عند نهاية كل سنة ميلادية اعداد بطاقات تقنية fiche technique تحتوي تلك البطاقات على كل المقترحات الناتجة عن عملية الاحصاء الخاصة بطبيعة الأشغال والتجهيزات المراد انجازها كما يجب أن يكون هناك قائمة اسمية تتضمن رخص وبرامج لاعتمادات الدفع مهما كانت طبيعتها أو مصدر تمويلها مع وجود غلاف مالي خاص بها لتحديد كل حاجيات سكان البلدية

لتعرض تلك المقترحات من طرف اللجنة التقنية للبلدية على اللجنة التقنية للدائرة لمناقشتها والمصادقة عليها حيث تتوج أشغال اللجنة بالمصادقة أو الرفض حسب النتائج المتوصل اليها لتدون ضمن المحضر ليرفع الى اللجنة التقنية بالولاية وتكون بحضور كل من: الوالي–مدير التخطيط والتهيئة العمرانية–DPAT رئيس المجلس الشعبي البلدي

لتتوج أشغال اللجنة الولائية بالمصادقة على المشاريع المقبولة وتسجيلها كما يؤجل البعض من تلك المشاريع الى سنوات قادمة ويكون التأجيل حسب أولوية المشروع ومايمكن استنتاجه أن المخطط البلدي مرتبط بالمصالح التقنية على مستوى البلدية والدائرة والولاية والغلاف المالي الخاص بكل مشروع عند تصفح قانون المالية الأخير 2017 نجده تطرق الى مخططات البلدية للتنمية بحيث حصلت على رخص لبرنامجها واعتمادات الدفع حسب كل قطاع بتوزيع النفقات ذات الطابع النهائي

/2مرحلة التنفيذ:

يتم الإنجاز بعد أن اعداد المخطط وفق المراحل السابقة الذكر تقيد العمليات المعتمدة في اطار المخطط البلدي للتنمية بحيث تقيد في الجدول البلدي للتجهيز والاستثمار لتبلغ بعدها للوالي بعد مصادقة رئيس المجلس الشعبي البلدي والمحاسب المنفذ للبلدية ليبلغ مقرر تسجيل العمليات من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي الى رئيس الدائرة ليعقد بدوره جلسة مداولة لأعضاء المجلس لإعلامهم بالمشاريع المدونة في مقرر التسجيل والتي استفادت منها البلدية هذه السنة ليتم الموافقة عليها وادراجها ضمن مدونة مخطط البلدية للتنمية وتحديد كيفية التنفيذ اما عن طريق المقاولة بالكيفيات المنصوص عليها في تنظيم الصفقات العمومية أو بالوسائل الذاتية للبلدية وعادة ما يكون التنفيذ عن طريق صفقة أشغال عامة وفق ما نص عليه قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ليتولاها مكتب التجهيز بالبلدية تحت اشراف الأمين العام للبلدية لتتولى بعدها مصالح الدائرة المصادقة على صفقة المشروع ليقوم بعدها رئيس المجلس الشعبي البلدي اعطاء الضوء الأخضر أي البدء في المشروع ودخوله حيز التنفيذ

بعد التأكد من سلامة الانجاز بالنسبة للمشروع ترفع التحفظات وتسلم شهادة المطابقة على أساس بطاقة الاقفال النهائي للمشروع ليكون بذلك المشروع قد استوفى الأهداف التي وضع من أجلها عند بداية الانجاز ويكون مستغلا من طرف مواطني البلدية

المطلب الرابع: مدى مساهمة المخطط البلدي في تنمية البلدية

بالرغم من وجود المخطط البلدي للتنمية المحلية والذي ساهم في احداث نوع من التوازن في الجانب الاقتصادي والاجتماعي على أرض الواقع الا أن بعض النقائص التي تعتليه جعلت منه برنامج لا يحقق تنمية محلية بنسبة عالية ومرجوة وذلك ب:

-1سوء تخطيط المخطط لأن كل الاقتراحات الواردة من طرف الهيئات المحلية تخصص لها اعتمادات مالية من الدولة كجهة مركزية بحيث تقوم بتمويل المشاريع التي تراها ضرورية في نظرها دون الأخذ بالاقتراحات الواردة من طرف البلديات المعنية ,الأمر الذي أهدر من استقلال الجماعات المحلية والاعتراف لها بالشخصية المعنوية

-2بالرغم من أن المخطط أقره المجلس الشعبي البلدي باعتباره مجلس منتخب الا أن الوالي وبحكم الرقابة التي يمارسها بقوة القانون جعلت له صلاحية التصرف في تلك المشاريع

-3تغيب الأطراف الفاعلة والمتمثلة في المجتمع المدني الذي هو على دراية أكثر باحتياجات كل منطقة فتدخله يمكنه توجيه مسار التنمية نحو الأفضل

-4حكر اعداد وتنفيذ المخطط على المصالح التقنية للدائرة فقط دون ان يتعدى الأمر الى خبراء اقتصاديين يمكنهم افادة الجهات المعنية بحكم الخبرة

-5غياب التأطير القانوني للمخططات البلدية للتنمية بالاعتماد فقط على البطاقة التقنية للمشاريع والتي تحتوي على معلومات عامة دون أن تطرق الى أي تفصيل مما قد يؤدي الى ارهاق الجهات المختصة وربما فشل المشروع أثناء الانجاز.

خاتمـــــــــة:

يعتبر موضوع التنمية المحلية من بين المواضيع التي تمس الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى فالإصلاحات التي عرفتها الجماعات المحلية في الجزائر عبر فترات مختلفة ترجمت بذلك مسعى الدولة في التوجه الى تحقيق تنمية محلية على النحو المطلوب فمن بين الآليات التي اعتمدتها الدولة برنامج المخطط البلدي للتنمية بحيث باشرت جل الاصلاحات على مستوى قاعدة اللامركزية بالاعتماد على ذلك المخطط كإعانة ممولة من طرفها يتم اعداده من طرف المجلس الشعبي البلدي ليصادق عليه الوالي بحكم الرقابة التي يباشرها على البلدية ثم يصادق عليه الوالي

والمصالح التقنية للبلدية والدائرة فغرضه تطوير مستوى الخدمات العمومية وتحسينها بالاستثمار على المستوى المحلي بما يتناسب والتطورات الحاصلة فرغم الايجابيات التي يتمتع بها هذا المخطط الا انه لا يزال يشوبه نقص من حيث التنظيم وطريقة الاعداد والانجاز وعليه

-الاقتراحات: من خلال ما تم التطرق اليه حول موضوع المخطط البلدي للتنمية المحلية نبادر بهاته الاقتراحات التالية:

*ضرورة اعادة النظر بتعديل المرسوم الخاص بالمخطط البلدي للتنمية 176/73 مع التطورات الحالية خاصة ما يعرف بالمقاربة التشاركية.

*ضرورة دمج الاطراف الفعالة في ما يخص القرار التنموي والمتمثلة في المجتمع المدني فهو على علم أكثر من الجهات الادارية المختصة.

*العمل على فصل الغلاف المالي الخاص بالمخطط من قانون المالية والاكتفاء فقط بجعل الجهات المختصة من تتحكم فيه وادخاله في ميزانية البلدية

*ضرورة جعل الرقابة على المخطط البلدي للتنمية من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي فقط دون تدخل الوالي فيها

الهوامش:

[1] -فريمش مليكة ,دور الدولة في التنمية :دراسة حالة الجزائر, أطروحة دكتوراه, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق ,جامعة قسنطينة,2012/2011 ص 48-49

[2] -أنظر عبد المطلب عبد الحميد, التمويل المحلي والتنمية المحلية ,دار نشر الثقافة,مصر,2001 ص 13

[3] - محي الدين صابر ,الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية, منشورات الحلبي الحقوقية,لبنان,2001 60ص

[4] عمر بوراس, علاقة ادارة البلدية بالمجلس الشعبي وأثرها على التنمية والخدمة العمومية والتنمية المحلية مذكرة ماجستير, كلية العلوم السياسية والاعلام,الجزائر,2012 ص 144

[5] – شويتح عثمان ,دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية–دراسة حالة الجزائر–مذكرة ماجستير في القانون العام ,كلية الحقوق ,جامعة تلمسان,2011/2010ص79

[6] –محمد بالخير 'التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تنمراست, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ,جامعة الجزائر,2005/2004 ص 11

[7] – للتفصيل أكثر راجع ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1963

[8] – أنظر دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1976 ج ر عدد 94

[9] – أنظر المرسوم رقم 86–22 المؤرخ في 9 فبراير 1986 المتعلق بنشر الميثاق الوطني والموافق عليه في استفتاء 16 يناير 1986 ج ر عدد 7

[10] – أنظر دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1989 ج ر عدد 09

[11] – أنظر المادة 16/15 من دستور 1996 ج ر عدد 76

[12] –أنظر المادة 16 من القانون رقم 16–01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري ج ر عدد 14

[13] – أنظر الأمر رقم67–24 المؤرخ في 18 يناير المتضمن القانون البلدي, ج ر عدد06

[14]– أنظر أ د عمار بوضياف ,شرح قانون البلدية, جسور للنشر والتوزيع,ط2012 ص144–115

[15] –مقداد خميسي ,واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة(2008/1990)حالة ولاية البليدة ,مذكرة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر,2008–2009ص21

[16] –كريم يرقي ,دور الجماعات الاقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة ولاية المدية)مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,2009–2010ص 11

[17] –كريم يرقي, المذكرة نفسها ص 11

[18] –أسامة عبد الرحمن ,تنمية التخلف وادارة التنمية, مركز دراسات الوحدة العربية ط2,بيروت,2004 ص234

[19] – جلود رشيد, دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية ,دراسة حالة بلدية المسيلة, مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري, جامعة منتوري قسنطينة 2007–2008 ص 112

[20] –/أونيسي ليندة, المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية, مقال منشور بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية, العدد التاسع جوان 2016 ص 228

[21] –للتفصيل أكثر راجع المادة 22 من القانون رقم 88–34 المؤرخ في 31 ديسمبر المتضمن المخطط السنوي

[22] – أنظر القانون رقم 88–02 المؤرخ في 12 يناير المتعلق بالتخطيط ج ر عدد 39

[23] – أونيسي ليندة, المقال السابق ص 229

[24] –أنظر المادة 107 من القانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 يونيو المتعلق بالبلدية ج ر عدد 37

[25] – شباب سهام, إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية دراسة تطبيقية: حالة ولاية معسكر ,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان,2011–2012 ص 82

[26] – مزياني فريدة, دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار ,مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية يومي 4/3 ماي 2009 كلية الحقوق جامعة بسكرة ص 59

[27] – شويتح عثمان,المذكرة السابقة,ص 128

[28] –لعور بسمة التنظيم القانوني للجماعات المحلية وأثره في تحقيق التنمية, مذكرة ماجستير في العلوم القانونية جامعة باتنة,201–2013 ص96

[29] – للتفصيل أكثر راجع المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 9 أوت المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية ج ر عدد 67

[30] – شويتح عثمان, المذكرة السابقة ص 129

[31]–ان تلك المشاريع المتعلقة بالمخطط البلدي كانت في الماضي ترفع للمصادقة عليها من طرف وزارة التخطيط لكن منذ سنة 1988 أصبحت تخضع تلك المخططات الى مصادقة الوالي بمختلف القطاعات التي تمس الحياة اليومية وتكون متماشية مع المخطط القطاعي للتنمية والمخطط الوطني

[32] –وهيبة بن ناصر,التمويل المحلي ودوره في التنمية المحلية,مقال منشور بمجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية,العدد السادس ص 101

[33] – أنظر المادة 3 من المرسوم136/73 السابق ذكره

[34] – المادة5 من نفس المرسوم

[35] – أنظر شويتح عثمان, المذكرة السابقة,ص130

[36] – أنظر أ د عمار بوضياف, التنظيم الاداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق, جسور للنشر والتوزيع,ط1 2010, ص186

[37] – أنظر أونيسي ليندة, المقال السابق ص 223

[38] – لعور بسمة ,المذكرة السابقة, ص 173

[39] – غزيز محمد الطاهر, آليات تفعيل دور البلدية في ادارة التنمية المحلية بالجزائر مذكرة ماجستير ,كلية الحقوق جامعة ورقلة 2011ص100

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص الرسمية

دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1963

دستور الجمهورية الجزائرية لسنة1976

دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1989 جريدة رسمية عدد 09

دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1996 ج ر عدد 76

ثانيا: القوانين

–الأمر رقم67–24 المؤرخ في 18 يناير المتضمن القانون البلدي, جريدة رسمية عدد06

–القانون رقم 88–34 المؤرخ في 31 ديسمبر المتضمن المخطط السنوي

–القانون رقم 88–02 المؤرخ في 12 يناير المتعلق بالتخطيط جريدة رسمية عدد 39

–القانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 يونيو المتعلق بالبلدية جريدة رسمية عدد 37

–القانون رقم 16–01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري جريدة رسمية عدد 14

ثالثا: المراسيم

–المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 9 أوت المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية جريدة رسمية عدد 67

–المرسوم رقم 86–22 المؤرخ في 9 فبراير 1986 المتعلق بنشر الميثاق الوطني والموافق عليه في استفتاء 16 يناير 1986 ج ر عدد 7

الكتب:

–عبد المطلب عبد الحميد التمويل المحلي والتنمية المحلية دار نشر الثقافة,مصر,2001

–محي الدين صابر الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية منشورات الحلبي الحقوقية,لبنان,2001

–أسامة عبد الرحمن تنمية التخلف وادارة التنمية مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية,بيروت,2004

أ د عمار بوضياف, التنظيم الاداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق, جسور للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2010

––أ د عمار بوضياف شرح قانون البلدية جسور للنشر والتوزيع الطبعة الثانية2012

رسائل الدكتوراه:

–فريمش مليكة دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق ,جامعة قسنطينة,2012/2011

مذكرات الماجستير:

– محمد بالخير 'التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تنمراست, مذكرة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ,جامعة الجزائر,2005/2004

– جلود رشيد دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية دراسة حالة بلدية المسيلة مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري جامعة منتوري قسنطينة 2007–2008

– مقداد خميسي واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة(2008/1990)حالة ولاية البليدة مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر,2008–2009

– كريم يرقي دور الجماعات الاقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة ولاية المدية)مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,2009

– شويتح عثمان دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية–دراسة حالة الجزائر–مذكرة ماجستير في القانون العام كلية الحقوق جامعة تلمسان,2011/2010

–غزيز محمد الطاهر, آليات تفعيل دور البلدية في ادارة التنمية المحلية بالجزائر مذكرة ماجستير كلية الحقوق جامعة ورقلة 2011

– شباب سهام, إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية دراسة تطبيقية: حالة ولاية معسكر ,مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان,2011–2012

–عمر بوراس, علاقة ادارة البلدية بالمجلس الشعبي وأثرها على التنمية والخدمة العمومية والتنمية المحلية مذكرة ماجستير, كلية العلوم السياسية والاعلام,الجزائر,2012

–لعور بسمة التنظيم القانوني للجماعات المحلية وأثره في تحقيق التنمية, مذكرة ماجستير في العلوم القانونية جامعة باتنة,2012–2013

المقالات:

–أونيسي ليندة, المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية, مقال منشور بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية, العدد التاسع جوان 2016

المداخلات:

–مزياني فريدة, دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار ,مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية يومي 4/3 ماي 2009 كلية الحقوق جامعة بسكرة